

الرئيس كبريانو :
قبرص المستهدفةأجاويد :
ثمار الابتزاز

قرار رفع حظر السلاح الأميركي عن تركيا:

خطوة في طريق الاستيلاء الاطلسي على قبرص

يُثبت ان « هذا الحظر قد أصبح بلا فائدة » ولكن ردة الفعل لم تكن في اليونان وفي قبرص ، كما زعم كارتر . فالحكومة اليونانية اعربت عن « اسفها » للقرار ، وعن خشيبتها « من مضاعفات خطيرة على مصر مسألة قبرص ، وغيرها من المشاكل المرتبطة بالامن والسلام في منقطتنا » .

اما زعيم المعارضة اليسارية اندرياس باباندريو ، فقد هاجم قرار رفع الحظر عن تركيا الذي اتخذه مجلس الشيوخ ، وقال بان « وصمة عار من الصعب ازالتها » ليس فقط على الولايات المتحدة ، بل على أوروبا الغربية ايضا ، وخاصة ألمانيا الغربية بسبب ضغوطها الحاسمة في هذا الاتجاه . « اما الناطق بلسان الحكومة القبرصية ، فقد شدد على حقيقة ان القوات التركية لا تزال تحتل جزءا من قبرص ، واعرب عن مخاوف الحكومة من ان يؤدي قرار مجلس الشيوخ الأميركي ، الى زيادة تصلب تركيا ، هذا التصلب المسؤول عن عدم التقدم على طريق حل مشكلة قبرص . وشدد الناطق ايضا ، على ان قرار رفع الحظر يتعارض والقانون الأميركي ، « خاصة وان القوات التركية قد غزت واحتلت ارضا قبرصية مزودة بأسلحة أميركية ، وان هذا الاحتلال لا يزال مستمرا » .

والجدير بالذكر انه ما كان ممكنا تمرير هذا القرار في مجلس الشيوخ الا بعد وضع ما سمي بحل وسط يحتفظ حتى كانون الثاني ، ١٩٧٩ ، بحسب أقصى للمساعدة العسكرية لتركيا ، وهو ١٧٥ مليون دولار ، ويرفع المساعدة لليونان الى المستوى نفسه (١) - فقد بدأ ذلك وكأنه محاولة لاسترضاء اليونان ...

وقد كان الرئيس كارتر يردد بان الحظر الأميركي على شحن السلاح لتركيا لم يسفر عن النتائج المرجوة وبالتالي يتوجب رفعه ، لانه أصبح يشكل « خطرا على الاستراتيجية الأميركية والاطلسية » في تلك المنطقة من البحر المتوسط . وقد اصر على اعتبار اقتراحات دنكاش زعيم القبارصة الأتراك ، باعادة ٢٥ الف قبرصي يوناني الى مدينة فهاغوستا « بادرة حسن نية » من الجانبين التركي والقبرصي التركي ١٠٠ وبدا واضحا ان ادارة كارتر وان كانت تحاول ان تبدو في دور الوسيط ، حامل المساعي الحميدة بين الحليفين الاطلسيين ، اليونان وتركيا ، الا انها ترمي بثقلها الى جانب تركيا الأقوى عسكريا ، وبالتالي الأقوى اطلسيا .

وقد لعب تهديد تركيا باغلاق القواعد العسكرية الأميركية على اراضيها نهائيا ، في حال عدم رفع قرار حظر شحن الاسلحة الأميركية الى تركيا ، دورا في تحفيز ادارة كارتر الى السعي حثيثا لدى الكونغرس من اجل رفع الحظر . وكذلك تهديد تركيا بالانسحاب من منظمة حلف شمال الاطلسي ، وعندهما يقول الرئيس كارتر بان قرار مجلس الشيوخ الأميركي الأخير « يعزز امن الولايات المتحدة » ويعزز « التضامن داخل حلف الاطلسي » ، فانه يشير الى الأهمية التي لا تزال توليها الولايات المتحدة لتواجدها العسكري الكثيف في تركيا ، ولدور تركيا كعضو بارز في حلف الاطلسي في منطقة المتوسط .

اما كلام كارتر عن كون القرار يجيء في مصلحة قبرص ، فانه مجرد مزاعم تخفي حقيقة الموقف الأميركي من مستقبل هذه الجزيرة ، التي صارت طوال سنوات بقيادة زعيمها الراحل مكاريوس ، للمحافظة على استقلاليتها ، وعدم الوقوع في شباك حلف الاطلسي . ان طالما كانت هذه الجزيرة في المتوسط حلم العسكريين في البنتاغون ، لتحويلها الى قاعدة عسكرية ثانية في شبكة القواعد الأميركية والاطلسية في منطقة المتوسط ، خاصة مع احتمال الصراع العربي - الاسرائيلي . وقد كانت المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكم مكاريوس في سنة ١٩٧٤ ، التي تواطأ فيها كولونيلات اليونان مع الاستخبارات المركزية الأميركية ، واحدة من محاولات عدة لاستيلاء البنتاغون على قبرص . واليوم ، فان سعي الادارة الى رفع الحظر عن تركيا رغم استمرار احتلالها في الجزيرة - وبفضل السلاح الأميركي - يعكس عدم اكتراث الولايات المتحدة بكشف اوراقها الحقيقية ، وبيتها في ابتلاع الجزيرة من خلال سيطرة الحليف الاطلسي المتمثل بتركيا ، بينما تدفع قبرص المقسمة والشعب القبرصي المقسم والمشرذ ، الثمن الباهظ لمخططات البنتاغون ، واذا جاء قرار مجلس النواب الأميركي مؤيدا لقرار رفع الحظر عن تركيا تكون المؤامرة الأميركية على قبرص ، قد خطت خطوة واسعة الى الامام . اما في حال فشل تمرير القرار في مجلس النواب ، فانه من الجدير مراقبة المضاعفات على صعيد العلاقات الأميركية - التركية .

خليج والفييس؟

سام نجوما :
الكلمة لسوايو

موطي قدم في ناميبيا يطالب به العنصريون

العالمية الاولى ، واستحصلت من هيئة الامم في سنة ١٩٢٠ ، على قرار يعطيها حق الوصاية على ناميبيا . وقد ظلت بريتوريا محتفظة بسيطرتها على هذا البلد الافريقي حتى يومنا هذا متحديا قرارا صادرا عن الامم المتحدة في سنة ١٩٦٦ ، يقول بانها هذه الوصاية وانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا . وقد نشأت منظمة سوايو انذاك ، تقود حركة النضال الافريقية ضد سيطرة الحكم الاستعماري العنصري الابيض .

والجدير بالذكر ان مشروع التسوية الغربية لتحقيق استقلال ناميبيا يقضي بوقف اطلاق النار ، باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، بعودة اللاجئين السياسيين وبتخفيض عدد قوات جنوب افريقيا من ١٨ الف الى ١٥٠٠ جندي ، وانتخاب مجلس نواب لوضع دستور للبلاد . هذا ، على ان يشرف اداري جنوب افريقي على الانتخابات ، تحت اشراف ممثل خاص للامم المتحدة ، ووجود قوة دولية من ٧ الاف جندي اضافة الى ١٠٠٠ مساعد مدني . وقد وافقت منظمة « سوايو » على هذه الصيغة رغم اعتراضاتها السابقة ، ولكنها اصرت على حق ناميبيا المشروع في خليج فالفييس ، الذي حاولت الدول الغربية الخمس وضعه على السرف لتمير مشروعها ، وترك المشكلة عالقة في المستقبل بين حكومة ناميبيا المستقلة العتيدة ، وحكومة بريتوريا . وجاء قرار مجلس الامن لصالح موقف سوايو . وبرزت معارضة بريتوريا ، وتهددها باعادة النظر بموافقتها على مشروع التسوية الغربية ، الامر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لامكان تطبيق المشروع . وتراهن جنوب افريقيا العنصرية في تهديدها هذا ، وبرغم اقرار مجلس الامن لهذا المشروع من اجل تحقيق استقلال ناميبيا ، على حقيقة ان مجلس الامن لن يلجأ الى القوة لتطبيق قراراته ، وانها بالتالي قادرة على التحدي ، وعلى الابتزاز للاحتفاظ بخليج فالفييس .

ورغم ان عنصري جنوب افريقيا يهددون مشروع التسوية الغربي ، الا ان المسألة في الواقع عالقة بينهم وبين منظمة « سوايو » ، فالحكم العنصري الابيض سيسعى للضغط الابتزازي حتى لا يخسر وجوده في خليج فالفييس . والمسألة ليست اقتصادية محض . فبقاء هذا الخليج تحت سلطة العنصريين البيض الجنوب افريقيين يعطيهم ايضا موطي قدم حيوي داخل ناميبيا بعد استقلالها . وموطيء القدم هذا سيكون مصدر تهديد دائم للحكم الافريقي العتيد في ناميبيا . والدول الغربية الخمس لم تقترح في مشروعها بقاء تحت سلطة جنوب افريقيا ليتم التفاوض حوله بعد استقلال ناميبيا ، لمجرد ان تتجنب حجر عثر في طريق مشروعها للتسوية ، بل لترك قطعة سلاح فعالة في يد بريتوريا للتعاطي بها مع ناميبيا المستقلة ، خاصة في حال انتصار « سوايو » في الانتخابات المقررة هذا العام . لكن اصرار « سوايو » على حق ناميبيا في خليج فالفييس اضطر الدول الغربية الخمس الى تعديل موقفها . واصبحت بريتوريا الان في موقع المهدد لمشروعهم . ولكن تبقى كلمة سوايو هي الحاسمة ، وقضية خليج فالفييس لا تحتمل اي تراضي ، لان ما يطلبه العنصريون هو موطيء قدم ...

بدا خلال الاسبوع الاخير ان صيغة التسوية الغربية لمشكلة ناميبيا تعود الى التعتير ، بعدما كانت الاوساط الغربية قد هلت مؤفرا ، بنجاح مجموعة الدول الخمس في استحصل موافقة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا - سوايو - على هذه الصيغة ، التي كانت وافقت عليها بدورها الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا . وبدا من المشكلة التي اثرت في الاسبوع الماضي ، ان مجموعة الدول الغربية الخمس قد اتبعت اسلوب التحايل ، لاستحصل موافقة الطرفين المعنيين على صيغتها « للتسوية السلمية » في ناميبيا ، في سعيها الحثيث لتحقيق استقلال هذا البلد الافريقي ووضع حد لحركة المقاومة الثورية التي تقودها منظمة سوايو ضد سيطرة جنوب افريقيا العنصرية .

والقضية المشككة ، هي قضية خليج فالفييس ، الميناء العميق الوحيد على ساحل ناميبيا والذي تدعي حكومة بريتوريا العنصرية انه ملكا لجنوب افريقيا ويجب ان يظل كذلك ، حتى بعد استقلال ناميبيا . بالطبع كانت منظمة سوايو ترفض هذا الادعاء وخليج فالفييس يقع في وسط بلادها . وقد اضطرت الدول الغربية الخمس - الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا الغربية وكندا - الى ايجاد صيغة مرضي الطرفين من اجل تمرير مشروعها للتسوية السلمية . وجاء البند المتعلق بالمسألة كالتالي : تحتفظ جنوب افريقيا بخليج فالفييس ثم تتفاوض على وضع هذا الخليج مع ناميبيا من بعد استقلالها . ورغم موافقة «سوايو» في النهاية على صيغة التسوية الغربية بكاملها ، الا ان هذا البند المتعلق بالخليج لم يكن يتضمن اي حل للمشكلة ، بل مجرد تأجيل لها - وبالتالي تحويلها الى قبلة موقوتة يمكن تفجيرها ضد حكومة ناميبيا المستقلة العتيدة ، في اي وقت ، او في « وقت ملائم » .

ولكن امام شكوك وضغوط قيادة « سوايو » ، وقد دفعت دفعا الى الموافقة على صيغة التسوية الغربية برمتها ، وافقت هذه الدول الخمس على ان يعاد خليج فالفييس الى ناميبيا . وانر مجلس الامن مشروع الدول الخمس من اجل استغلال

ناميبيا عن جنوب افريقيا ، كما اقر مشروعها خاصا بخليج فالفييس يقول بانها جزء من ناميبيا - والجدير بالذكر ان قرار مجلس الامن بالموافقة على مشروع التسوية الغربية الخاص باستقلال ناميبيا حظي بـ ١٣ صوتا وامتناع كل من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت .

وكما كان متوقعا ، فقد اعلنت حكومة جنوب افريقيا العنصرية رفضها لقرار مجلس الامن حول خليج فالفييس ، وقالت انه يهدد مصير مشروع الدول الغربية لاستقلال ناميبيا . واعلن وزير خارجيتها رولف بوتان ان حكومته ستراجع موافقتها السابقة على التسوية . هذا بينما اعلن رئيس الوزراء العنصري جون فورستر ، بان ليس لقرار مجلس الامن حول ملكية ناميبيا لخليج فالفييس اية قوة قانونية ، وان حكومته ترفض هذا القرار رفضا قاطعا . وازدادت متحمدا المنظمة الدولية ، بالادعاء بان برلمان جنوب افريقيا هو الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ قرار يغير من وضع وملكية اية « ارض جنوب - افريقية » . وقال بان هذا الخليج هو جزء من اراضي جنوب افريقيا ، وان اي قرار صادر عن الامم المتحدة لا يستطيع تغيير « هذا الواقع » (١) .

ولن تكون هذه المرة الاولى التي تتحدى فيها جنوب افريقيا العنصرية مقررات صادرة عن منظمة الامم المتحدة . فقد اخذت جنوب افريقيا ناميبيا من ألمانيا في سنة ١٩١٥ ، خلال الحرب

جون فورستر
عودة الى
الضغوط
الابتزازية